تحرك عاجل

الإفراج عن مدافعين عن حقوق الإنسان

في 3 ديسمبر/كانون الأول 2020، أُفرج عن جاسر عبد الرازق وكريم عنارة ومحمد بشير، مديري "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، وهم الآن بمنازلهم آمنين مع أسرهم وأقربائهم.

لا حاجة إلى المزيد من المناشدات. وجزيل الشكر لمن أرسل المناشدات.

في 3 ديسمبر/كانون الأول 2020، أُفرج عن **جاسر عبد الرازق** و**كريم عنارة** و**محمد بشير**؛ بعد حبسهم على ذمة التحقيقات في تهم متعلقة بـ "الإرهاب"، وتهم أخرى لا تستند لأي أساس. وبعد ذلك بثلاثة أيام، أصدرت إحدى المحاكم قرارًا بتجميد أصولهم الشخصية، عقب إجراءات فادحة الجور. وقد اعتقلتهم قوات الأمن المصرية، بين 15 و19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، واحتُجِزوا تعسفيًا بمجمع سجون طرة، في انتقام واضح من "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، بعدما عقدت اجتماعًا للإحاطة بشأن حقوق الإنسان مع 13 دبلوماسيًا غربيًا، بمقرها في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

وجاء الإفراج عنهم بعد تنظيم حملات مكثفة والتحرك لحشد التأييد لهم، وتضمن ذلك نشطاء ومنظمات غير حكومية وصحفيين ومشاهير وسياسيين وأكاديميين، في مصر وحول العالم. وفي إطار استجابة رسمية مُنسقة، لاقى اعتقالهم إدانة من دول في أوروبا وأمريكا الشمالية، وهيئات من الأمم المتحدة، ومؤسسات متعددة الأطراف، وطالبوا بالإفراج عنهم.

بيد أن الإفراج عنهم لا يضع حدًا للتهديد الوجودي الذي يداهم أوساط حقوق الإنسان في مصر؛ إذ لا يزال يخضع العاملون في مجال حقوق الإنسان لقرارات بمنعهم من السفر وتجميد أصولهم، ويواجهون تحقيقات جنائية، في "القضية 173" أو "قضية التمويل الأجنبي"، بشأن عملهم المشروع، وقد يُحكَم عليهم بالسجن لفترات طويلة. ويظل هناك مدافعون عن حقوق الإنسان وسجناء رأي آخرون وراء القضبان

ظلمًا، إلى حين الانتهاء من التحقيقات في تهم زائفة تتعلق بـ "الإرهاب"، ومن بين هؤلاء باتريك جورج زكي.

وستُواصل منظمة العفو الدولية مراقبة الأوضاع، وتنظيم الحملات للدعوة إلى الإفراج عن جميع من احتُجِزوا لمجرد ممارستهم السلمية لما يتمتعون به من حقوق الإنسان، وكذلك لوضع حد لحملة القمع التي تشهدها حركة حقوق الإنسان في مصر، ويتضمن ذلك إغلاق التحقيقات الجنائية بحق العاملين في مجال حقوق الإنسان، وإلغاء قرارات حظر سفرهم، وتجميد أصولهم.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: كريم عنارة، وجاسر عبد الرازق، ومحمد بشير
هذا التحديث الثاني للتحرك العاجل UA 166/20
رابط التحرك العاجل السابق:
www.amnesty.org/ar/documents/mde12/3382/2020/ar/